الجهود الجزائرية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة : قراءة اقتصادية

Algerian efforts in the field of environmental protection and sustainable development: economic reading

د. محسن زوبيدة
كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
zoubidamo@yahoo.fr

د. بن علال بلقاسم
معهد العلوم الاقتصاديةو التجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر
benallal.belkacem@outlook.fr

د. تي أحمد
كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر
teiahmed39@gmail.com

ملخص: توضح التوقعات البيئية العالمية أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية في النمو الديمغرافي والاقتصادي والأنماط الاستهلاكية فسيزداد الضغط بصورة كبيرة على الموارد الطبيعية ومن ثم سيزيد الضغط على البيئة بدرجة تفوق قدرتها الاستيعابية، وقد تضيع المكاسب البيئية والتحسينات الظاهرة نتيجة ازدياد سرعة التلوث واستنزاف وتدهور الموارد الطبيعية. فطالبت الدول الصناعية أخذ الاعتبار من تجاربها والبحث عن حلول للمستقبل يساهم فيها المجتمع الدولي بأكمله، ورفضت مسؤوليتها عن الأضرار الحاصلة رغم كل الدلائل التي أثبتت أن الدول الصناعية هي المسؤولة عن التدهور البيئي. وفي إطار حماية البيئة وتحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة، ظهرت العديد من المبادرات الدولية وخاصة من الدول الصناعية التي كانت مدركة لأخطار التلوث البيئي، ففي مؤتمر ستوكهولم (1972) الذي اهتم بقضايا البيئة وتأثيرها على صحة. وبالنسبة للجزائر نجدها كباقي الدول الصناعية تواجه مشاكل بيئية، وكانت واعية ومدركة لخطورة الوضع، وظهر ذلك خلال مشاركتها في مؤتمر "ريو دي جانيرو" (قمة الأرض) عام 1992، و إصدارها لمجموعة من القوانين الرامية لحماية البيئة والمحافظة عليها في إطار التنمية المستدامة. من هنا جاء هذا العمل ليبن أهمية الاهتمام بالتوجه والعمل البيئي والتوجه نحو التنمية المستدامة في الجزائر، وأهم المؤتمرات والاتفاقات الدولية المنددة لحماية للبيئة والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: البيئة، تلوث، حماية البيئة، أمن بيئي، تنمية مستدامة، الجزائر، تدهور الموارد، اقتصاد.

Abstract: The Global Environment Outlook (GEO) shows that if current trends in demographic and economic growth and consumption patterns continue, the pressure on natural resources will increase significantly and thus increase the pressure on the environment beyond its absorptive capacity. Environmental gains and apparent improvements may be lost as a result of increased pollution, depletion and degradation of natural resources. The industrialized countries demanded consideration of their experiences and the search for solutions for the future, in which the entire international community would contribute, and rejected their responsibility for the damage caused despite all the evidence that the industrialized countries were responsible for environmental degradation. In the context of the protection and preservation of the environment, many international initiatives emerged, especially from industrialized countries that were aware of the dangers of environmental pollution. At the Stockholm Conference (1972), this dealt with environmental issues and their impact on health. Algeria, like other industrialized countries, faces environmental problems and was aware of the seriousness of the situation. This was demonstrated during its participation in the 1992 Rio de Janeiro Conference and its promulgation of a series of laws to protect and preserve the environment in the framework of sustainable development. This work is intended to highlight the importance of attention to environmental action and the drive towards sustainable development in Algeria, and the most important international conferences and agreements that are against the environment and sustainable development.

Key words: environmental protection, Environmental security, sustainable development, Algeria, resource degradation, economy.

تمهيد:

البيئة هي المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات، ونتيجة للقضايا البيئية التي أفرزها النصف الثاني من القرن الماضي، والتي في مقدمتها التلوثو التدهور البيئي، التغير المناخي، تآكل طبقة الأوزون، ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية، وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر...، وما إلى ذلك من المشاكل البيئية، أدى إلى إعادة النظر في العلاقة بين الاقتصاد والبيئة، أو متطلبات التنمية الاقتصادية واعتبارات المحافظة على البيئة.

هذا ما أدى بضرورة حماية البيئة من خلال مراعاة الأنشطة الاقتصادية للأهداف البيئية، عن ولادة فرعا جديدا من فروع العلوم الاقتصادية أطلق عليه علم الاقتصاد البيئي الذي يشكل الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت الشغل الشاغل لكافة دول العالم بصرف النظر عن فلسفتها التنموية وأسلوب إدارة اقتصادياتها الوطنية. وسنحاول من خلال هذا العمل دراسة الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة الجهود الجزائرية في التوجه نحو الاهتمام بالعامل البيئي في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة بها ؟.**

المحور الأول: مفاهيم حول البيئة والتلوث

تعد البيئة من أهم الموضوعات التي شغلت الإنسان منذ أن وجد على سطح الأرض، لأنها المحيط الذي يعيش فيه، ومنه يحصل على مصادر عيشه وبقائه واستمراره. كما أضحت البيئة وندرة مواردها لها دور فعال في عملية صنع القرار على المستوى الدولي كما هو الحال بالنسبة للمعادن[1].

1- ماهية البيئة:

1-1- تعريف البيئة لغة: البيئة اسم مشتق من الفعل الماضي "باء" و"بوأ"، ومضارعه "يبوء"، وتشير معاجم اللغة العربية إلى أنه قد أستخدم في أكثر من معنى ولكن أشهر هذه المعاني ما كان أصله اللغوي يرجع إلى الفعل "باء" ومضارعه "يبوء"، بمعنى نزل وأقام، فيقال بوأ المنزل، أي أعده وتبوأت منزلا أي نزلته، والبيئة في اللغة المنزل وهي ما يحيط بالفرد والمجتمع ويؤثر فيه. قال تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ ﴾[2]، كذلك ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ آمَنُوا يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ ﴾، ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[3].

1-2- مفهوم البيئة في اللغة الإنجليزية: يستخدم لفظ "Environment" للدلالة على مجموع الظروف المحيطة والمؤثرة في تنمية حياة الكائن الحي[4].

1-3- البيئة اصطلاحا: أما البيئة في الاصطلاح فهي المحيط الطبيعي والصناعي الذي يعيش فيه الإنسان، بما فيه من ماء وهواء وفضاء وتربة وكائنات حية ومنشآت أقامها الإنسان لإشباع حاجاته المتزايدة إذ تنطوي على وسط طبيعي وآخر مقام بفعل نشاط الإنسان.

وبذلك يمكن القول: إن كلمة "البيئة" تعني المكان وحالاته الطبيعية. ويتطابق المفهوم بالعربية إلى حد بعيد مع تعريف علم " التبيؤ "Ecology" والذي يعد أحد فروع علم الأحياء "Biology" وكلمة "Ecology" مشتقة من الكلمة اليونانية "Oikas" وتعني المنزل أو البيت، و"Logos" تعني علم، أي أن علم التبيؤ: هو العلم الذي يبحث علاقات الكائنات الحية مع

بعضها والوسط الذي تعيش فيه. ونظرا لزيادة الضغوط على الإنسان فقد برزت قضايا البيئة مما أدى إلى ضرورة وجود نظرة حديثة متكاملة للإنسان والبيئة حيث ظهرت علوم البيئة "Environmental sciences" إلى حيز الوجود[5].

فالبيئة هي: "ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم ويشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوان ونبات، والتي يتعايش معها الإنسان ويشكلون سويا سلسلة متصلة فيما بينهم"[6]، وتتكون البيئة من أربعة أنظمة متكاملة ومتفاعلة وهي: الغلاف الأرضي، الغلاف المائي، الغلاف الغازي أو الهوائي والمجال الحيوي للكرة الأرضية، أما العناصر التي تتكون منها البيئة فتندرج ضمن مجموعتين أساسيتين[7]:

- ✓ العناصر الطبيعية المادية كالماء والهواء والتراب وغيرها من الثروات الطبيعية؛
- ✓ العناصر المصنوعة من قبل الإنسان بعد إحداث تغييرات للعناصر الطبيعة.

ولقد أعطى "مؤتمر ستوكهولم" لتنمية الموارد البشرية عام 1972م فهما موسعا للبيئة بحيث أصبحت تدل على أنها ذلك الرصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته[8].

وفقا للمشرع الجزائري فإن البيئة هي التي : تتكون من الموارد الطبيعية الحيوية واللاحيوية كالهواء والجو والماء والأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه المواد،...إلخ[9].

البيئة: هي كنظام حيوي "Ecosystem" تتفاعل مع بعضها البعض لتكون مصدرا للاحتياجات البشرية للاستمتاع بالموجودات أو الأصول الطبيعية.

من خلال مختلف التعاريف السابقة نستخلص ما يلي:

- ✓ البيئة هي ذلك الوسط الفيزيائي والكيميائي والبايولوجي الذي يحيط بالكائنات الحية؛
- ✓ وجود علاقة تبادلية بين ذلك المحيط والكائنات الحية الساكنة فيه؛
- ✓ طبيعة وخصائص كل من البيئة والكائنات الحية تتلائم حسب نوع التفاعل الحاصل.

1-4- المفهوم الإيكولوجي للبيئة: تعرف البيئة إيكولوجيا بأنّها مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة، المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية[10]. ويشير بعض الباحثين إلى أنّ البيئة هي ذلك الإطار الذي يحي فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته، ويمارس فيه علاقاته مع بني البشر، وهي كذلك الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان مؤثرا ومتأثرا، ويرى الاقتصادي "كوبر" COOPERأنّ الإطار البيئي يتكون من ثلاثة عناصر متداخلة مع بعضها البعض، هي البيئة كمصدر للترفيه والتمتع بالمناظر الطبيعية، والبيئة كمصدر للموارد الطبيعية، والبيئة كمستودع لاستيعاب المخلفات[11]، كما تم تعريفها على أنّها مستودع الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في مكان وزمان محددين، والمستخدمة لإشباع حاجات الإنسان.

هذا المخزون من الموارد الطبيعية ونوعيتها قد يؤثر على البيئة وعلى أساسه يحدد مقدار تدهور أو تقدم نوعية البيئة من حيث استمرارها في إشباع حاجيات الإنسان التي تزيد وتتطور مع التقدم التكنولوجي[12].

من التعاريف السابقة، نستنتج أنّ مفهوم البيئة تمثل المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس فيه نشاطه، وهي أيضا المستودع للمواردالتي تتفاعل مع بعضها البعض، فتؤثر على الإنسان وتتأثر به، غير أنّ هذا المفهوم الإيكولوجي للبيئة لا يربط بين

البيئة والعادات، والتقاليد التي يرتبط بها الإنسان في سلوكياته وأنشطته الإنتاجية الاستهلاكية، كما أنّه يتجاهل شكل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على المجتمع.

البيئة تتكون من أربعة أنظمة متكاملة ومتفاعلة فيما بينها؛ وهي الغلاف الأرضي والغلاف المائي والغلاف الغازي أو الهوائي والمجال الحيوي للكرة الأرضية[13]، ويمكن تمثيل التفاعل والارتباط بين مكونات البيئة المختلفة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01) : الارتباطات بين مختلف مكونات البيئة.

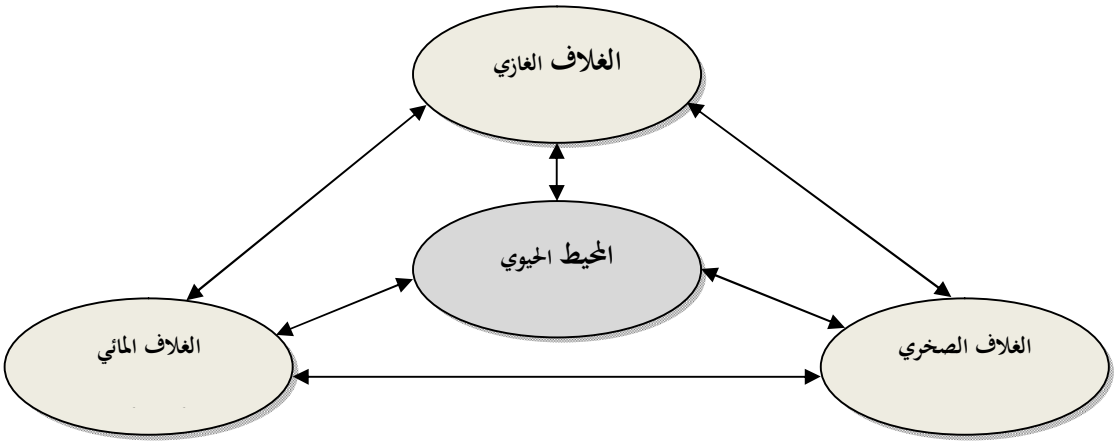

المصدر: يونس إبراهيم أحمد يونس، البيئة والتشريعات البيئية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 26.

يتضح لنا من الشكل أن العنصر الحيوي بما فيه من كائنات حية يتوسط النظام البيئي الذي نعيش فيه، كما يمكن القول اعتماداً على الشكل أن العنصر الحيوي يعتبر من أكبر العناصر تأثيراً وتأثراً في نفس الوقت بباقي المكونات البيئية، كون له علاقة ارتباط مباشرة معها تجعله حساساً جداً لأي اختلال في مكونات تلك العناصر البيئية.

وفيما يتعلق بمكونات البيئة يجب الإشارة للمفهومين التاليين: التوازن البيئي، والخلل الإيكولوجي.

التوازن البيئي: إن أهم ما يميز البيئة الطبيعية هو نظام التوازن والعلاقة التبادلية القائمة بين عناصرها، فأي خلل يلحق بمكونات البيئة يستطيع نظام التوازن تصحيحه ما لم يتجاوز حدود طاقته، فان تجاوزها فان هذا سيؤدي لا محالة إلى دمار البيئة وخرابها، ويعرف التوازن البيئي أو ما يسمى بتوازن الطبيعة، بأنه قدرة هذه الطبيعة على البقاء دون تبدل. وتوازن البيئة في الحقيقة ما هو إلا لنتاج لتوازن الأنظمة البيئية.

إن كل نظام إيكولوجي في حالته الطبيعية خلق متوازنا وتتناغم فيه العلاقات بين مصفوفة مكوناته بما يعطيه القدرة على الحياة والتوازن الايكولوجي.

فالتوازن الإيكولوجي يعني المحافظة على مكونات النظام البيئي بأعداد وكميات مناسبة على الرغم من نقصانها وتجددها المستمرين، فالأكسجين يستهلك خلال عملية التنفس ثم يعود إلى الجو نتيجة التر كيب الضوئي.

وتستهلك النباتات العناصر المعدنية الموجودة في التربة ثم تعود إلى التربة نتيجة بقايا الكائنات الحية. فالبيئة خلقت متوازنة، وفي ظل قانون التوازن الإلهي لا يطغى أي عنصر من عناصر البيئة على عنصر آخر، و من ثم لا تختل منظومة الحياة، إذن التوازن الإيكولوجي هو بقاء واستمرار عناصر مصفوفة البيئة الطبيعية كما خلقت دون أي تغير جوهري يؤثر تأثيرا سلبيا في خصائصها الكمية أو النوعية ووظيفتها[14].

الخلل الإيكولوجي: يقصد بالخلل الإيكولوجي حدوث تغير جوهري في عنصر أو أكثر من عنصر من عناصر البيئة الطبيعية مما يؤدي إلى اضطراب العلاقات المتوازنة بين هذه العناصر وما يصاحب هذه الاضطرابات من مشكلات بيئية[15].

2- التلوث البيئي:

تعتبر مشكلة تلوث البيئة من أهم المشاكل التي يعاني منها العالم في الوقت الحاضر نتيجة لضخامة مستوى الإشباع المادي الذي يتمتع به الإنسان العصري في الوقت الحالين وما يترتب عليه من زيادة مضطربة في الاستهلاك المستمر لمكونات البيئة، فان البيئة المحيطة بالإنسان تصاب بالتلوث والذي يتخذ عدة أبعاد من أهمها تلوث الهواء والماء، ومشكلة التلوث البيئي لم تعد مشكلة محلية فقط وإنما أصبحت مشكلة دولية تتطلب إيجاد حلول عاجلة لها.

2-1- تعريف التلوث البيئي: التلوث في اللغة يراد به التلطيخ والخلط، إذ يقال لوث ثيابه بالطين بمعنى لطخها ويقال لوث الماء بمعنى كدره, وتدل أيضا على الفساد والنجس وفعلها لوث يعني لوث الشيء تلويثا دنسه[16].

ويراد بمعنى الاصطلاح للتلوث: بأنه إضافة مواد أو مصادر للطاقة ضارة بالبيئة تؤدي على نحو مباشر و غير مباشر إلى تعريض صحة الإنسان ورفاهيته للخطر[17].

يمكن تعريف التلوث على أنه: تلك الأضرار التي تلحق بالنظام البيئي وتنتقص من قدرته على توفير حياة صحية من الناحية البدنية والنفسية والاجتماعية والأخلاقية[18].

التلوث هو كل تغير ناتج عن تدخل الإنسان في أنظمة البيئة يؤدي ضررا للكائنات الحية بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل الماء والهواء والتربة والغذاء[19].

ففي سنة 1965 قدمت الهيئة المعنية بتلوث البيئة التابعة للجنة الاستشارية لرئيس الولايات المتحدة للعلوم التعريف التالي للتلوث: إن تلوث البيئة هو التغير غير المستحب في محيطنا كليا وعلى أوسع نطاق فهو ناتج عرضي عن الفعاليات الإنسانية من خلال التأثير المباشر وغير المباشر لتغيرات الطاقة في نماذجها ومستويات الإشعاع والقوام الكيميائي والفيزيائي ووفرة الكائنات الحية.

ولغرض منع التلوث والسيطرة عليه وضعت المؤسسة الأوربية في عام 1996 التعريف التالي: نعني بالتلوث ذلك التصرف المباشر أو الغير مباشر نتيجة النشاط الإنساني المتمثل بالمواد والأبخرة والحرارة والضوضاء الصادرة إلى الجو والماء والأرض الذي قد تكون مضرة بصحة الإنسان وجودة البيئة، و التي تؤدي بالنتيجة إلى دمار وتلف الممتلكات المادية والتأثير والتدخل بالاستخدامات الشرعية بالبيئة.

وما جاء في المادة 32 من قانون حماية البيئة الجزائري التلوث هو "إفراز الغازات والدخان أو الجسيمات الصلبة أو السائلة أو أكالة أو سامة أو ذات روائح في المحيط الجوي والتي شأنها أن تزعج السكان وتعرض الضرر الصحي أو الأمن العام أو تضر بالنبات والإنتاج الفلاحي والمنتجات الفلاحية الغذائية وبالحفاظ على البنايات والآثار"[20].

التلوث هو كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية، لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابها دون أن يختل توازنها كوجود أية مادة أو طاقة في غير مكانها وزمانها وكميتها المناسبة، فالماء يعتبر ملوثا إذا ما أضيف إلى التربة بكميات

تحتل محل الهواء فيها، والأملاح عندما تتراكم في الأراضي الزراعية بسبب قصور نظم الصرف تعتبر ملوثات والنفط من مكونات البيئة لكنه يصبح ملوثا عندما يتسرب إلى مياه البحار والمحيطات،...إلخ[21].

2-2- أسباب التلوث: يصعب علينا تحديد أسباب عامة للتلوث، ويرجع ذلك إلى اختلاف العوامل التي تسببت في التلوث من منطقة لأخرى، لذلك سنحاول طرح أكثر أهم أسباب التلوث في العالم[22]:

- الاستخدام الكثيف للطاقة مما أدى إلى إحداث التلوث الجوي بزيادة كمية الجسيمات الدقيقة العالقة والغازات السامة بالجو مثل ثاني أكسيد الكربون، وأكسيد النيتروجين، إضافة إلى الأمطار الحمضية[23]. إن الاستخدام الكثيف للطاقة جاء نتيجة للتوسع الصناعي، وقد شكل استخدام الطاقة نموا أسرع من النمو الناتج المحلي الإجمالي، ففي كوريا كان نمو الناتج المحلي الإجمالي09%، بينما نمو استخدام الطاقة 27% سنويا، وفي ماليزيا18% للطاقة بينما النمو في حدود 08%، وفي اندونيسيا 12% للطاقة بينما النمو في الناتج 06% سنويا، وبحلول عام 2005 وصل استخدام الطاقة إلى معدلات أكثر في آسيا منه في أوربا وأمريكا مجتمعين حسب ما توقعه الخبراء[24].

- تمركز الصناعات وغياب التخطيط العمراني السليم فالكثير من الصناعات تنفث كما هائلا من الملوثات في البيئة الموجودة فيها حيث تؤثر الصناعات على البيئة الحضرية جزئيا من خلال استهلاك الطاقة و جزئيا من خلال تلوث الغلاف الجوي والمياه نتيجة للمواد الكيماوية والسامة التي تستخدمها بالإضافة إلى[25]:

- ✓ مخالفة الكثير من المصانع للشروط الصحية البيئية وعدم اتخاذها لإجراءات الوقائية اللازمة لتجنب الأخطار التلوثية المحتملة في ظل غياب الرقابة البيئية مما يدل على إغفال تلك المصانع للآثار البيئية الناجمة عنها؛
- ✓ وجود المصانع تنشط بشكل مخالف للشروط البيئية تخلف منتجاتها تلوثيا متزايدا أثناء التصنيع خاصة الصناعات القذرة؛
- ✓ ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة في إحداث التلوث البيئي حيث تشير الإحصائيات إلى مساهمة الكبيرة للصناعة في إحداث التلوث البيئي وزيادة مستوياته مقارنة بباقي مسببات التلوث.

3- قراءة لأهم المؤتمرات والاتفاقات الدولية للبيئة حول التنمية المستدامة:

توضح توقعات البيئة العالمية أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية في النمو الديمغرافي والاقتصادي والأنماط الاستهلاكية فسيزداد الضغط بصورة كبيرة على البيئة تفوق قدرتها الاستيعابية، وقد تضيع المكاسب البيئية والتحسينات الظاهرة نتيجة ازدياد سرعة التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية.

لذا طالبت الدول الصناعية الاعتبار من تجاربها والبحث عن حلول للمستقبل يساهم فيها المجتمع الدولي بأكمله، ورفضت مسؤوليتها عن الأضرار الحاصلة رغم كل الدلائل التي أثبتت أن الدول الصناعية هي المسؤولة عن التدهور البيئي، في حين ترى الدول النامية أنها لن تعيق اندفاعها نحو النمو الصناعي بتحمل هذه المسؤولية حتى ولو كان تكرارا لتجربة الدول الغربية التي أدت إلى التدهور البيئي لأجل هذا انعقدت عدة منظمات ومؤتمرات أهمها[26]:

إنشاء نادي "روما" سنة: 1968: وهو أول فكرة لظهور التنمية المستدامة والذي جمع عدد من علماء، مفكرين، اقتصاديين، رجال الأعمال من مختلف الدول، ودعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.

وخلال نفس السنة انعقدت الدورة الخامسة والأربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (الأمم المتحدة 1968) حيث اتخذ المجلس قرار أكد فيه لإجراء مكثف، على المستويين الوطني والدولي للحد من المخاط التي تواجه البيئة ودعت إلى عقد مؤتمر خلال سنة 1972 حيث تم تشكيل لجنة تحضيرية مؤلفة من ممثلي 27 دولة، من بينها دولة عربية واحدة وهي "مصر".

وفي سنة 1970 نشر "بنادي" روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقته باستغلال الموارد الاقتصادية، ونشر أيضا توقعات حول سنة 2100 ومن أهم نتائجه أنه سيحدث خلالا في القرن 21 بسبب التلوث وتعرية التربة.

تم نشر دراسة "جاي خور سنتور" الأستاذ بمعهد "ماساتشوستش" للتكنولوجيا بعنوان The Limits to Growth لدراسة خمسة توجهات عالمية بارزة وهي: استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة بين هذه المتغيرات والاتجاهات لمدة زمنية تزيد على 30 عاما.

هذا الاهتمام بالبيئة اتسع وعرف مفهوم أشمل وأكثر حول العلاقة بين الإنسان والبيئة، وأدى في النهاية لعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في جوان 1972 وجويلية 1972 في ستوكهولم، حضر هذا المؤتمر 112 دولة، من بينها 14 دولة عربية، إضافة إلى عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية، والوكالات المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية، وقد أعلن المؤتمر أن حماية البيئة البشرية تؤثر في رفاهية الشعوب، والتطور الاقتصادي عبر العالم، وهي قضية تهم كل الحكومات في العالم.

ومن أهم مبادئ المؤتمر، أنه يجب حماية الموارد الطبيعية للأرض والمحافظة على قدرتها على إنتاج المواد الحيوية القابلة للتجديد من أجل منفعة أجيال الحاضر والمستقبل، كما يجب على الدول أن تتبنى منهجا متكاملا في التخطيط للبيئة البشرية، لمنفعة شعوب هذه الدول.

كما نادت الدول النامية من خلال هذا المؤتمر بأولويتها في التنمية، وتحسين البيئة لن يكون إلا من خلال تضييق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وضرورة إدماج الاعتبارات البيئية في استراتيجيات التنمية الوطنية لتجنب أخطاء الدول المتقدمة واستخدام الموارد البشرية والطبيعية بفعالية أكبر.

وفي سنة 1980 صدر عن "الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة" تقريرا رائدا في مجال الدمج بين البيئة والتنمية بعنوان "الإستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة" يهدف المؤتمر أو يقر بوجود علاقة وطيدة بين الاقتصاد والبيئة.

ثم صدر عن "برنامج الأمم المتحدة" (UNEP) تقريرا عن حالة البيئة في العالم، وكون التقرير قائما على وثائق علمية وبيانات إحصائية، فقد أكد الخطر المحيط بالعالم، وأشار التقرير إلى أن أكثر من 25 ألف من الخلايا النباتية والحيوانية تتجه نحو الانقراض، كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية ترتب عليها سنة 1981 تلويث الهواء بحوالي 990 مليون طن من أكاسيد الكبريت و68 مليون طن من أكاسيد النتروجين و57 طن من المواد الدقيقة العالقة و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة.

وحذر التقرير من أن استمرار تلك الانبعاثات سيخلق تغييرا في المناخ يؤدي إلى ذوبان الجليد مما يؤدي إلى انهيار المدن الساحلية، وقدر العلماء وجود ثقب في طبقة الأوزون في الفضاء العلوي يبلغ 28.3 مليون كم^2 في سبتمبر 2002 نتيجة زيادة استخدامات غازات الكلور–فولدوكاربون.

وفي 28 أكتوبر 1982 أقرت "الجمعية العامة للأمم المتحدة" أن الهدف من الميثاق العالمي للطبيعة، توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار قدرة النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.

يمكن القول أن ظهور الاتجاهات المختلفة في الفكر التنموي مع بداية الثمانينات أدى إلى ضرورة إيجاد نموذج تنموي يأخذ بالاعتبار تحقيق التنمية مع حماية البيئة.

وفي أفريل 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" و يعرف أيضا "بتقرير بروتلاند"، حيث أظهر التقرير فصل كامل عن التنمية المستدامة وتم بلورت تعريف دقيق لها، وأكد التقرير أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية ما لم تكن هذه التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي.

اتخذت "جمعية الصحة العالمية" في ماي 1989، قرارا أوضحت فيه أن التنمية الصحية شرط ضروري لتنمية اجتماعية واقتصادية، وأن الاستخدام العقلاني لموارد الأرض له أهمية قصوى لتحقيق الصحة للجميع ولحل المشاكل الايكولوجية، واعتبرت التنمية العشوائية تزيد من الخطر الذي يهدد صحة الأجيال القادمة ولاستمرار العملية الإنمائية ذاتها.

وفي نوفمبر 1989 أعلن "المؤتمر الدولي للسكان" أن التوازن السكاني والموارد وحماية البيئة عناصر أساسية لنوعية الحياة والتنمية القابلة للاستمرار، واعتبر المؤتمر الإستراتيجية الإنمائية التي تعكس اهتمامات السكان وتربط برامج السكان بالبرامج الصحية والتربوية والإسكانية والتوظيفية هي المعيار لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي نفس السنة صدر تقرير لجنة الجنوب بعد سلسلة طويلة من الأعمال التحضيرية، وطرح التقرير العلاقة الجدلية بين التقدم الثقافي والقدرة على إقامة تنمية قابلة للاستمرار، وأكد أنه كلما زاد التقدم الثقافي وحسن توزيع الثروة كلما أمكن إقامة برامج وطنية ودولية تحقق التوازن بين التنمية والتجديد المطلوب في النظام الايكولوجي والطبيعي، كما أشار التقرير أن السياسات الاقتصادية والتجارية للدول الصناعية أدت إلى مضاعفة وتعقيد المشاكل الاقتصادية والبيئية للدول النامية.

كما اعتبر "مؤتمر العمل الدولي" في جويلية 1990 أن الأهداف والأنشطة البيئية يجب أن تدمج في إطار الأهداف الإنمائية، وأن توضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية بعد الأخذ في الاعتبار الحاجة كالاستخدام العقلاني للموارد والحاجة إلى تحسين وحماية البيئة.

قمة الأرض في "ريو دي جانيرو" بالبرازيل من 03 إلى 14 جوان 1992 وقد مثل هذا المؤتمر الاتجاه العلمي لرفع مستوى الاهتمام بالبيئة وجعلها مسؤولية كافة دول العالم، حيث نتج عدد من الأمور الهامة أبرزها الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية واتفاقية التنوع الإحيائي والقواعد الخاصة بحماية الغابات، كما أوضح أهمية المصطلحات الايكولوجية مثل: التنوع الإحيائي، الطاقة الاستيعابية، قدرة التجدد،...)، في صياغة الاستراتيجيات التنموية.

وخرج المؤتمر بالنتائج التالية:

- ✓ وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة للتغير المناخي وأخرى للتنوع البيولوجي؛
- ✓ إعلان ميثاق للأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات في ما بينها، ومع البيئة، وتؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار؛
- ✓ وثيقة تسمى بأجندة القرن الواحد والعشرين (Agenda 21) التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة على مستوى العالم؛

- ✓ وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية؛
- ✓ إقرار إتاحة الثقافة البيئية لكافة الدول مع احترام حقوق الملكية الفكرية؛
- ✓ بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

وفي سنة 1992 أيضا ركزت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي على الإجراءات اللازمة لضمان استقرار تركز الغازات الدفيئة في الجو على مستوى يمكن معه خلال فترة زمنية محددة تفادي حدوث تغيرات مناخية خطرة تؤثر في استقرار النظام الايكولوجي وتهدد إمكانات تحقيق التنمية المستدامة.

وفي ديسمبر 1997 انعقد "بروتوكول كيوتو" باليابان سنة 1997، نتيجة الاهتمام بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة في الفترة الممتدة من 01-11 ديسمبر 1997 بحضور ممثلي نحو 160 دولة، حيث جرى التفاوض بهدف وضع قيود ملزمة على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الدول المتقدمة وانتهى المؤتمر باعتماد بروتوكول كيوتو الذي وضع أهدافا محددة كميا لمبعثات الكربون في الدول المتقدمة ودعا لاتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيقها خلال الفترة 2008-2012، وقد تواصل انعقاد المؤتمرات بعد ذلك، حيث تلا ذلك مؤتمر الأعضاء الرابع الذي اعتمد أثناء اجتماعه في الأرجنتين في نوفمبر 1998 خطة عمل، كما شكلت هيئتان فرعيتان تختص الأولى بتقديم المشورة العلمية والتكنولوجية وتختص الثانية بالإجراءات التنفيذية، وكلاهما يقوم بمناقشة الأمو ر الفنية والسياسية التي يلزم معالجتها حتى يمكن وضع الاتفاق الإطاري وبروتوكول كيوتو موضع التنفيذ، وكذلك التدابير اللازمة لتخفيف الآثار السلبية المنعكسة على التجارة العالمية وغيرها من الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أما المؤتمر الخامس فقد عقد في "بون" في نوفمبر 1999، وعقد المؤتمر السادس على دورتين الأولى في "لاهاي" في نوفمبر سنة 2000، والثانية في "بون" في جويلية 2001، حيث تم بحضور 178 دولة الموقعة على إصدار "اتفاق بون" متضمنا ما يعرف بكتاب الإجراءات التنفيذية للبروتوكول، وقد عقد مؤتمر الأعضاء السابع في مدينة "مراكش" بالمغرب في نوفمبر 2001، حيث أصدر ما يعرف بمواثيق "مراكش" التي استكملت بعض ما لم يستكمل في اتفاق "بون"، كما عقد المؤتمر الثامن في الهند خلال نوفمبر 2002، أما آخر مؤتمر فقد عقد "بمونريال" في ديسمبر 2005.

وقد صادقت "الجزائر" على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ سنة 1992 وهي ملتزمة كباقي الدول النامية لتطبيق المادة 12 من الاتفاقية وهذا ما جعلها تشارك في كل المؤتمرات المتعلقة بهذا الشأن (كيو، بيونس، ايردس وبون)، وعلى هذا يتضمن الالتزام الوطني ما يلي:

- ✓ انجاز جرد وطني للغازات الدفيئة؛
- ✓ انجاز إستراتيجية وطنية للتقليل من الغازات الدفيئة وهذا بمشاركة عدة قطاعات؛
- ✓ القيام بدراسات حول الآثار المحتملة الناتجة عن التغيرات المناخية.

وخلال الفترة من 26 أوت حتى 04 سبتمبر 2002 انعقد في "جوهانسبرغ" بجنوب "إفريقيا" ما يعرف "بقمة الأرض" الثانية للتنمية المستديمة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية وشارك أكثر من 100 رئيس دولة وعشرات الآلاف المختصين في مجال البيئة والتنمية، هدف المؤتمر تأكيد الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق المزيد من تفعيل أجندة القرن

21 ومواصلة تعميق التنفيذ الفعلي للأهداف التي أفرزتها قمة الأرض الأولى (ريو 1992) بما فيها "بروتوكول كيوتو"، وما تلاهما مما أقرته "الأمم المتحدة" ومن أبرزها إعلان التنمية التي تستهدف خفض نسبة الفقراء و المحرومين من وسائل المعيشة الصحية إلى النصف بحلول عام 2015.

وفيما يخص موقف "الجزائر" من خلال هذا المؤتمر، تمثل في تأكيد تكريس سياسة بيئية تناسب الموقف الجزائري مع التدرج الدولي في بلورة ووضوح السياسة الدولية لحماية البيئة عبر ثلاث نقاط (عناصر) أساسية:

- ✓ إخراج موضوع حماية البيئة من محيطه الداخلي إلى المجال الدولي؛
- ✓ بلورت سياسة دولية واضحة للتدخل لحماية البيئة بواسطة الآليات الاقتصادية؛
- ✓ تفعيل آليات التدخل الدولي من أجل حماية البيئة والتنمية المستدامة.

منذ ذلك الوقت بدأ إدراك الاهتمام بقضايا البيئة بمعزل عن الحاجات البشرية واعتبر كل من البيئة والتنمية الاقتصادية مفهومان متلازمان لا ينفصلان. وانطلاقا من إدراك العلاقة الجدلية بين البيئة والتنمية ظهرت الحاجة إلى ضرورة إعادة صياغة مفهوم جديد للتنمية يتناسب وواقع المجتمعات في المرحلة الراهنة وظروفها، وينطلق من إمكانية تحقيق تنمية ونمو اقتصادي مع تدعيم قاعدة الموارد البيئية، أي لابد من وجود تكامل بين النظم الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

من هنا ظهرت الرؤية الشاملة لأبعاد التنمية في مفهوم جديد هو التنمية المستدامة، حيث تلعب الاعتبارات البيئية دورا أساسيا في هذا المفهوم.

فهذا المفهوم للتنمية المستدامة، يرمي إلى إمكانية تحقيق تنمية تقابل حاجات الأفراد الحالية دون الإضرار بالأجيال القادمة، ومن ثم يقدم هذا المفهوم نموذجا بديلا لتحقيق تنمية متوازنة مع البيئة، تنمية تأخذ في اعتبارها الخسائر البيئية دون كبح الطموحات البشرية لتحسين أوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية.

المحور الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وعلاقتها بالبيئة:

تختلف الآراء حول أصل مفهوم الاستدامة، حيث يرى البعض أن تلك الفكرة لها جذور تاريخية عميقة وأن معناها في سياسات التنمية الاقتصادية والبيئية مشتق من الأنظمة الألمانية، حيث كانوا يعملون على تحقيق العائد المستدام من الأشجار عن طريق تغطية الاحتياجات الحالية مع المحافظة على سلامة وإنتاجية الغابات للأجيال القادمة.

ويرى البعض الآخر أن التفكير في التنمية المستدامة بدأ في الستينات حيث شكلت أفكار التنمية المستدامة جزءا من الاهتمامات البيئية التي ظهرت في أوروبا وأمريكا الشمالية في الستينات والسبعينات من القرن العشرين.

ويتفق البعض على أن أصل مفهوم الاستدامة يرجع إلى الحديث عن حدود النمو في أوائل السبعينات و تبين الأمم المتحدة رسميا لقضية البيئة، وما تنتج عن ذلك من إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث بدأ البرنامج يقدم عددا من المصطلحات بهدف القضاء على الصراع بين البيئة والاقتصاد كمصطلح التنمية الاقتصادية البيئية Eco-Development والذي جسد المشاكل البيئية منذ السبعينات حيث أن هدف التنمية ليس فقط تحفيز النمو الاقتصادي و لكن يجب أن تحافظ على البيئة من أجل استدامة التنمية نفسها، كما قدم أيضا مصطلح التنمية الاقتصادية بدون تدمير سنة 1977، ثم بعد ذلك قدمت "الإستراتيجية العالمية لصون الطبيعة" (WCS) مصطلح التنمية المستدامة سنة 1980، ثم في سنة 1984 تم تبيين الروابط المختلفة بين النماذج أو الأطر البيئية والاقتصادية.

وإذا كانت الآراء السابقة تركز على الأصول البيئية والإيكولوجية لمفهوم الاستدامة، فإنه يمكن القول أن للمفهوم أصولا اقتصادية من خلال النظريات الحديثة لسلوك المستهلك مبنية على فكرة الاستدامة.

1– التنمية المستدامة، التعريف وأسباب الاختلاف:

إذا كان مؤتمر البيئة البشرية الذي انعقد في مدينة ستوكهولم عام 1972 قد أثار قضية التنمية المستديمة كقضية إستراتيجية في مسيرة التنمية، وانتقد الحكومات والهيئات التي تتجاهل الاعتبارات البيئية عند التخطيط، وإذا كان مصطلح التنمية المستدامة قد استخدم لأول مرة كآلية أساسية في الإستراتيجية العالمية لصيانة الموار د الطبيعية سنة 1980، إلا أن "اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية" (لجنة برونتلاند)، المشكلة عام 1984، هي التي أشاعت استخدام مفهوم التنمية المستدامة في تقريرها الجوهري لعام 1987 "مستقبلنا المشترك". ذلك التقرير الذي أكسب المفهوم التداول والثقة مما جعل صدوره بمثابة الميلاد الحقيقي لمفهوم التنمية المستدامة، حيث أصبح المفهوم متداولا في الحوارات والمناقشات الاقتصادية والسياسية والبيئية منذ صدور ذلك التقرير سنة 1987 هذا المفهوم الذي يدمج بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد، لتحقيق نو ع من العدالة و المساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

فقد عرفت "لجنة برونتلاند" التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي بدون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم[27]".

يعني أنها عملية للتغيير تدمج كل من استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار وكل اعتبارات التكنولوجية وتغيير المؤسسات. ويعزز كل من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجات الإنسان وتطلعاته.

بالرغم من مرور أكثر من 10 سنوات على صدور تقرير "برونتلاند" بدا واضحا أنه لا يوجد تعريف وحيد لمفهوم التنمية المستدامة" يعد مقبولا عالميا، كما تأكد ذلك الاختلاف حول ذلك المفهوم في "مؤتمر البرازيل" أو ما يعرف "بمؤتمر ريو 1992، حيث تقرر في المؤتمر أنه لا يوجد نمط وحيد للتنمية والإدارة البيئية، بل أن كل دولة أو منطقة أو مجموعة من الأفراد يمكنهم تطوير طرق مختلفة لتحقيق التنمية المستدامة.

وجاء في مؤتمر "ريو" في جوان 1992 ليحذر ويؤكد أن التنمية المستدامة أصبحت حتمية استراتيجية لتجاوز التدهور البيئي والمأزق التنموي العميق الذي يواجه عالمنا المعاصر، ولقد أصبح التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي الآن هو: كيف يمكن تحقيق تنمية اقتصادية و رفاهية اجتماعية للأجيال الحالية و القادمة بأقل قدر ممكن من استهلاك الموارد الطبيعية، وبالحد الأدنى المقبول من الأضرار البيئية؟.

بالرغم من أن جذور مفهوم التنمية المستدامة ترجع إلى ما قبل تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية وكما تسمى بلجنة برونتلاند.

تتنوع معاني مفهوم التنمية المستدامة وفقا لمختلف المجالات العلمية والعملية، فبالعض يتعامل مع هذا المفهوم كعملية أخلاقية والبعض الآخر كنموذج تنموي جديد وهناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان المتقدمة، مما أضفى على مفهوم التنمية المستدامة نوع من الغموض، ولإزالة ذلك يتعين التعمق فيه أكثر بتبيان التعاريف ووجهات النظر السابقة والحديثة.

أصبح مفهوم التنمية المستدامة واسع التداول و متعدد المعاني مما طرح مشكل تعدد واختلاف المعاني. هو ترجمة لا تستجيب للمصطلح الإنجليزي Sustainable development الذي يمكن ترجمته أيضا التنمية "القابلة للإدامة" (الموصولة) أو "القابلة للاستمرار".

التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة: تعني التنمية المستدامة استمرارية الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة و قياس الرفاه يكون من خلال معدلات الدخل والاستهلاك، ويتضمن توفير المقومات الأساسية لرفاهية الفرد مثل: الطعام، المسكن، النقل، الملبس، الصحة، التعليم،...، وهذا التعريف وفقا للمنظور الاقتصادي الكلاسيكي.

في حين تعريف التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة يعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإجراء تحولات جذرية في أنماط الحياة السائدة، أما بالنسبة للدول الفقيرة تعني التنمية المستدامة توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا.

كما يوجد تعريفات اقتصادية أخرى تنصب على الفكرة العريضة القائلة بأن "استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل"، ونجد أن هذا التعريف يرمي إلى الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي أل تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها، وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث تعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها.

من الناحية البيئية: يركز البيئيون مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم "الحدود البيئية" وتعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك أو الاستنزاف، لأن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة، إذا الاستدامة تعني الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية[28].

المنظور الاجتماعي للتنمية المستدامة: يركز البعد الاجتماعي على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها، ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى كافة المحتاجين لها (الاستقرار، الأمن،...)، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط والتنمية.

التعريف الأكثر شيوعا: هي التنمية التي توفر للجيل الراهن متطلباته الأساسية والمشروعة دون أن تخل بقدرة النظام أو المحيطي الطبيعي على توفير للأجيال القادمة متطلباتهم، أو بعبارة أخرى استجابة التنمية لحاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها.

من هذا التعريف، نجد أن الاستدامة مفهوم يمكن النظر إليه بواسطة البعض كمطلب للتوازن بين الإنسان والطبيعة، ومن جهة أخرى كاتزان بين أجيال اليوم (الحاضر) وأجيال المستقبل.

كما يمكن القول أن الاستدامة هي التوفيق بين الطلب المتزايد على الموارد الطبيعية (المياه، الأرض، الغذاء،...)، وبين احتياجات وتطلعات الأفراد الحالية والمستقبلية.

كذلك، من خلال هذه التعاريف نجد أن الاستدامة تنطوي على عناصر مختلفة وفقا للجهة الصادرة من عندها التعريف: و فيما يلي قام البنك الدولي كخطوة أولى بتعريف فكرة التنمية المستدامة بيئيا عن طريق استخدام إطار ثلاثي، مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02) : التنمية القابلة للاستمرار بيئيا من المنظور الاقتصادي.

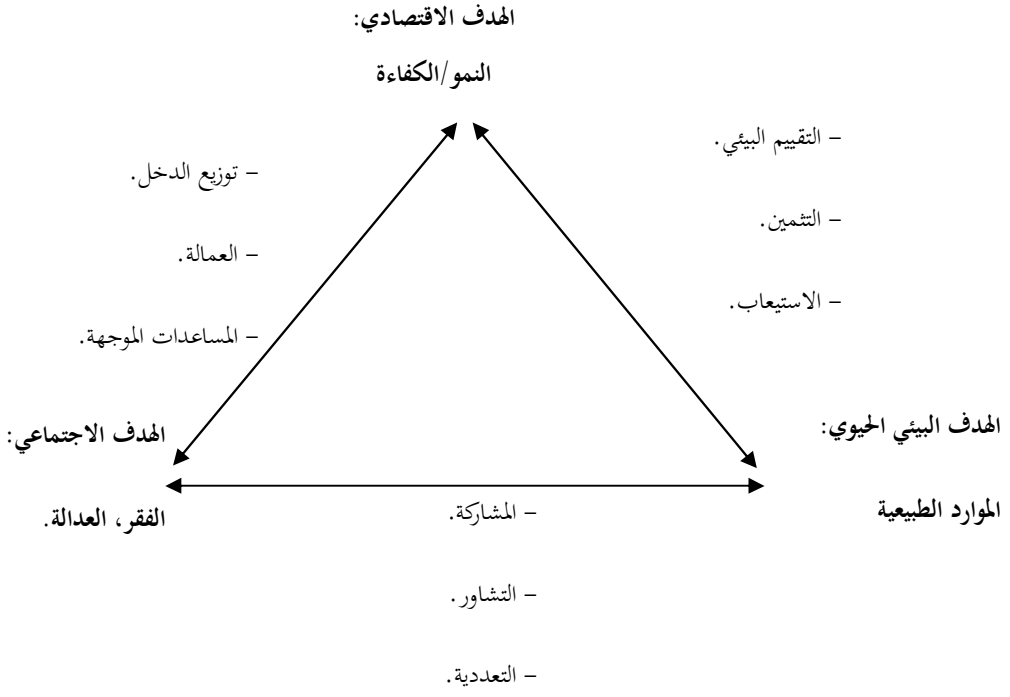

المصدر: إسماعيل سراج الدين، التنمية المستدامة وثروات الشعوب، دار المعارف، مصر، 1943، ص 12.

2– أهداف التنمية المستدامة:

تتمثل أهداف التنمية المستدامة في العناصر التالية:

2–1– الهدف الاقتصادي: يعتبر الهدف الاقتصادي من بين الأهداف المهمة التي يجب الوصول إليها بتحسين جميع الظروف الاقتصادية وذلك لن يتم إلا بالاستخدام العقلاني للموارد المتاحة للوصول إلى رفاهية متزايدة لأفراد المجتمع.

2–2– الهدف السياسي:يتميز الهدف السياسي بالوصول إلى استقرار على مستوى كافة الأنظمة من أجل بعث استقرار دائم للمخططات الاقتصادية، لأن التقلبات السياسية لأي دولة يعطي حتما تقلبات في المناهج الاقتصادية المستخدمة، وكذا عرض الاتجاهات والقضايا المتعلقة بالحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة وأثره على آليات الحكم وطرق تطبيقها في الدول النامية خاصة.

2–3– الهدف الاجتماعي: تهدف التنمية المستدامة إلى المساواة بين أفراد المجتمع في الحصول على الرفاهية وذلك بالتوزيع العادل للدخل القومي وعدم حصول فروق وطبقات بين أفراد المجتمع.

3–4– الهدف البيئي: تهدف التنمية المستدامة إلى المحافظة على المحيط البيئي وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وعدم تلويث البيئة، مما يسهل على أفراد المجتمع التمتع بالمحيط الطبيعي.

ويمكن دمج أهداف التنمية المستدامة وفق ثلاث مجموعات في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): أهداف التنمية المستدامة.

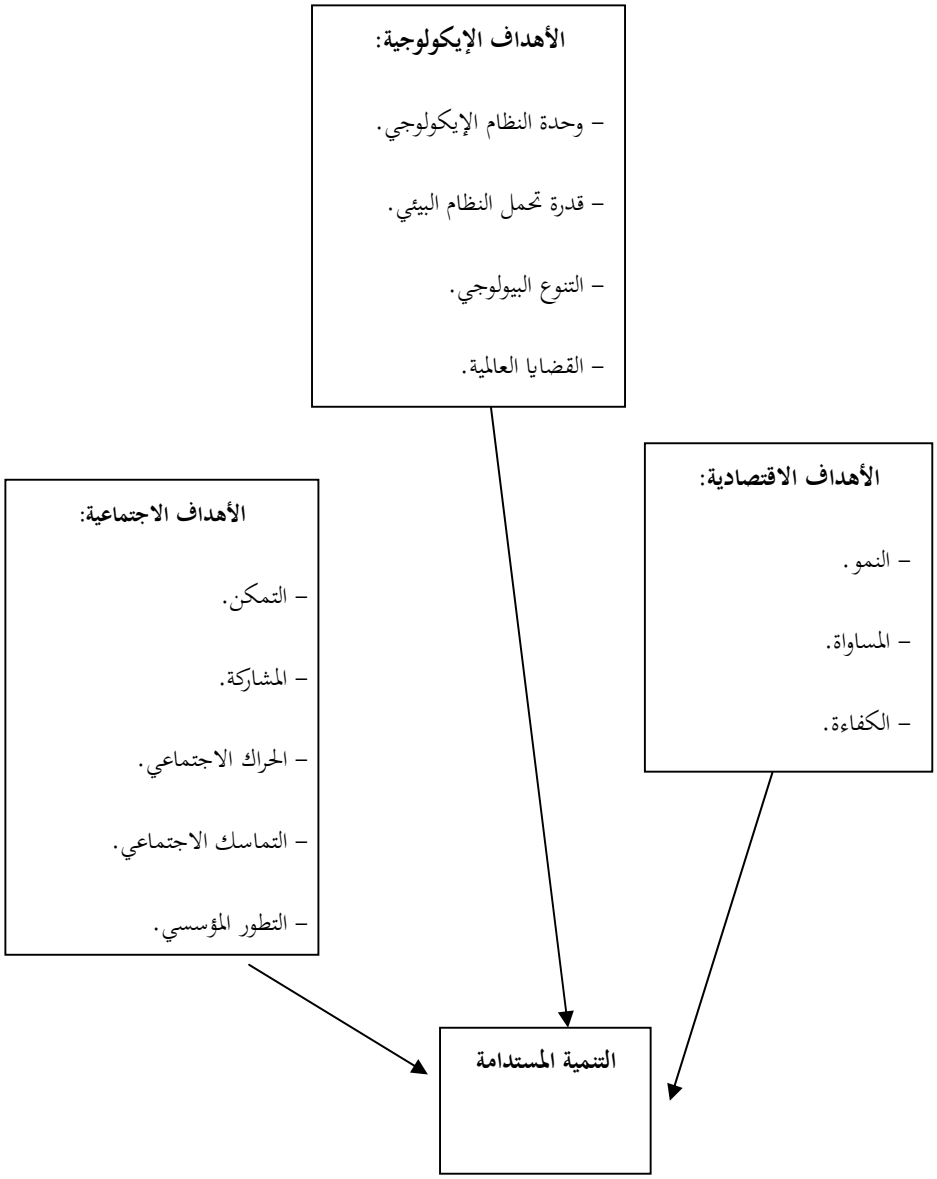

المصدر: إسماعيل سراج الدين، التنمية المستدامة وثروات الشعوب، دار المعارف، مصر، 1943، ص 13.

يمكن القول أن كل هدف يتعامل مع تطور معتبر للاستدامة فالاقتصاديون يسعوا إلى زيادة الرفاهية البشرية في ظل النمو والحفاظ على رؤوس الأموال والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، في حين يركز الإيكولوجيين من خبراء البيئة على الحفاظ على تكامل النظم الإيكولوجية اللازمة للاستقرار الكلي لنظامنا العالمي والاهتمام بقياس وحدات الكيانات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية بينما يركز علماء الاجتماع على أن العوامل الأساسية الفعالة هم البشر ومدى احتياجاتهم ورغباتهم واستخدام الوحدات غير الملموسة أحيانا، مثل الرفاهية والتمكين الاجتماعي.

المحور الثالث: الجهود الجزائرية لحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة:

اتجهت غالبية الأنظمة القانونية الدولية لحماية البيئة حديثا إلى اعتماد أسلوبين رئيسيين لحماية البيئة؛ يقوم أحدهما على اتقاء وقوع التلوث، ويقوم الثاني على إصلاح الأضرار البيئية، ومواكبة منه لهذا التطور سعى المشرع الجزائري إلى تطوير الآليات الوقائية والتدخلية لحماية البيئة، غير أن تجسيد الطابع الوقائي للسياسة البيئية تأثر بضعف وعدم استقرار الإدارة البيئية بشقيها

المركزي والمحلي طيلة الثلاث عقود السابقة لاستحداث وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، كما تأثر الطابع الوقائي بتأخر اعتماد القواعد التصورية من استراتيجيات وبرامج ومخططات اقتصادية وقطاعية وبيئية متخصصة، وعرف تطبيق الأساليب المرنة ذات الطابع المالي والتحفيزي التي تقوم على تشجيع الملوثين وحثهم على تخفيض التلوث مقابل حصولهم على مزايا مالية مباشرة بطئاشديد ً ا.

1- حماية البيئة في القانون الجزائري: النص على حماية البيئة في الدستور:

يظهر اعتبار حماية البيئة مصلحة في القانون الجزائري في مظهرين: في التنصيص عليها في مختلف القوانين والمراسيم المتعلقة بالبيئة، وفي أخذ البيئة في الاعتبار عند الإقدام على أي مشروع يتوقع منه انعكاسات سلبية على البيئة وهو ما اصطلح عليه في القانون الجزائري بدراسة مدى التأثير.

ولقد أدرك القانون الجزائري القيمة الكبيرةو الأهمية البالغة للبيئة وما يتعلق بها، فهي مصلحة حيوية وهدف وطني تسعى الدولة لتحقيقه، وتضع القواعد العامة لحمايته، من أجل ذلك نص عليه في أعلى وثيقة قانونية وهي الدستور، كما أفرد لها قانونا خاصا هو قانون البيئة، بالإضافة إلى قوانين أخرى جاءت لحماية إحدىالمو ارد البيئية كقانون المياه، وقانون الغابات، وغير ذلك، و/أوكل تطبيق هذه القوانين إلى السلطات العمومية لما تتمتع به من صلاحيات وامتيازات في تحقيق المصلحة العامة[29]، ولنرجع إلى ذلك بشيء من التفصيل:

جاء في المادة 122 من دستور 28 نوفمبر 1996 ما يلي: "يشرع البرلمان في الميادين التي يخصصها له الدستور، وكذلك في المجالات الآتية ومن بين هذه المجالات ما جاء في الفقرة 19 القواعد العامة المتعلقة بالبيئة وإطار المعيشة والتهيئة العمرانية، وفي الفقرة 20 القواعد العامة بحماية الثروة الحيوانية والنباتية، وفي الفقرة 22 النظام العام للغابات والأراضي الرعوية، وفيالفقر ة23 النظام العام للمياه".

كما تعرضت المادة 54 من الدستور إلى حق له علاقة بالبيئة ونظافتها وهو الحق في الصحة ومعالجة الأمراض والأوبئة، فتقول هذه المادة "الرعاية الصحية حق للمواطنين، تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية ومكافحتها". والغاية من هذا التنصيص الدستوري أن يحظى حق الإنسان في بيئة نظيفة العناية اللائقة، فهو نوع جديد من الحقوق التي أصبحت تُعنى بها مدونات القانون الدولية، بل والمواثيق والاتفاقات[30].

2- تخصيص قانون للبيئة: لقد جاء قانون البيئة فيالجز ائر مبكرا، قبل أن تشتد وطأة المشاكل البيئية، ويتعاظم خطرها، حيث لم تعرف الجزائر في بداية الثمانينات نوعا من تلك المهددات البيئية التي بدأت تجتاح الدول الصناعية في أوروبا وأمريكا، ولكن الجزائر و شعورا منها بالخطر الداهم، واستجابة لمؤتمرات البيئة ومنها مؤتمر ستوكهولم بالسويد في 1972 وضعت قانونا أساسيا للبيئة هو القانون رقم 83/03، المؤرخ في 05 فيفري 1983*.

وقد عدّ ل بقانون رقم 20/91 المؤرخ في 1991/12/02، كما صدر قانون رقم 19/01 المؤرخ في 2001/12/12 الذي يحدد القواعد العامة لتهيئة واستغلال منشآت معالجة النفايات على مستوى المنشآت[31].

3- القانون الصادر سنة 2003 الخاص بالقواعد العامة لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

يعتبر القانون رقم 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلّق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، أهم قانون يحدد القواعد العامة لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث تضمن ثمانية أبواب[32]:

- ✓ الباب الأول: وتضمن أحكام عامة تتعلق بأهداف والمبادئ العامة حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وتحديد المفاهيم المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.
- ✓ الباب الثاني: يتضمن أدوات إدارة البيئة والتي تتشكل من هيئة الإعلام الآلي، تحديد مقاييس البيئة، تخطيط الأنشطة البيئية التي تقوم بها الدولة، نظام لتقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية، تحديد الأنظمة القانونية والهيئات الرقابية، تدخل الأفراد والجمعيات لحماية البيئة.
- ✓ الباب الثالث: يضم مقتضيات الحماية البيئية وتتمثل في: التنوع البيولوجي، الهواء والجو، الماء والأرض والصحراء والإطار المعيشي.
- ✓ الباب الرابع: يضم الحماية من الأضرار من المواد الكيمائية والأضرار السمعية.
- ✓ الباب الخامس: يضم أحكام خاصة بتحفيز حماية البيئة.
- ✓ الباب السادس: يضم أحكام جزائية أي العقوبات الخاصة بحماية التنوع البيولوجي، الماء، الحماية من الأضرار والمعيشة.
- ✓ الباب السابع: يضم تحديد مسؤولية البحث ومعاينة المخالفات.
- ✓ الباب الثامن: يضم أحكام ختامية.

النتائج والتوصيات:

توصلنا من خلال هذا العمل إلى أن الاهتمام بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، كان نتيجة الأضرار التي لحقت بالبيئة، نتيجة التوجهات الإنتاجية والاستهلاكية غير المحافظة على البيئة ومواردها، فأفرزت التطورات البيئية التي مر بها العالم خلال السنوات الخمس والعشرين المنصرمة، ونتيجة لتعالي الأصوات المطالبة بضرورة حماية البيئة من خلال مراعاة الأنشطة الاقتصادية للأهداف البيئية، عن إنشاء فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية أطلق عليه "علم الاقتصاد البيئي" الذي يشكل الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت الشغل الشاغل لكافة دول العالم بصرف النظر عن فلسفتها التنموية وأسلوب إدارة اقتصادياتها الوطنية.

وكامتداد لتنامي الوعي البيئي، عرفت التنمية الاقتصادية هي الأخرى تغيرا جذريا في مضامينها وأهدافها، بحيث ظهر مفهوم التنمية المستدامة الذي يركز على ضرورة إدراج البعد البيئي ضمن العمليات التنموية أي في الفكر الاقتصادي. وبالنسبة للجزائر يظهر الوعي من خلال مختلف القوانين والمراسيم التي تنص على حماية البيئة.

المراجع والهوامش:

[1] آندرو ستير، تسخير البيئة لأغراض التنمية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29، العدد 02، جوان 1992، ص 19.

[2] سورة يوسف، الآية 56.

[3] سورة الحشر، الآية 09.

[4] يونس إبراهيم أحمد مزيد، البيئة في الإسلام، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2009، ص 34.

[5] محمد راتول، محمد مداحي، تكنولوجيا الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي في ظل المسؤولية عن حماية البيئة، "دراسة حالة الجزائر"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية حالة الجزائر، 03-04 ماي 2010، المركز الجامعي خميس مليانة، ص 02.

[6] خالد القاسمي، وجيه البعيني، حماية البيئة الخليجية – التلوث الصناعي وأثره على البيئة العربية والعلمية، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 1999، ص ص 11-13.

[7] محمد راتول، محمد مداحي، مرجع سبق ذكره، ص 02.

[8] نجم العزاوي، عبد الله النقار، إدارة البيئة نظم ومتطلبات تطبيقات ISO 14000، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010, ص 94.

[9] القانون رقم 03- 10، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 20 يوليو 2003، ص 80.

[10] محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية الطبعة الأولى، 2002، ص 15.

[11] محمد راتول، محمد مداحي، مرجع سبق ذكره، ص 02.

[12] محمد راتول، محمد مداحي، مرجع سبق ذكره، ص 02.

[13] محمد راتول، محمد مداحي، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[14] زين الدين عبد المقصود غنيمي، قضايا بيئية معاصرة، ط3، منشأة المعارف، الإسكندرية 2000، ص 44.

[15] زين الدين عبد المقصود غنيمي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[16] عارف صالح مخلف، الإدارة البيئية- الحماية الإدارية للبيئة ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ، ص 48.

[17] سحر حافظ، الحماية القانونية لبيئة المياه العذبة في مصر، ط1، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت، ص 90.

[18] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 371.

[19] محمد إبراهيم حسن، البيئة والتلوث، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1995، ص 247.

[20] بن خديجة منصف، أولاد زاوي عبد الرحمان، حماية البيئة في الجزائر– رؤية قانونية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، 17-18 ماي 2010، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، ص 03.

[21] رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، الكويت، 1979، ص 120.

[22] هالة صلاح الحديثي، المسؤولية المدنية الناجمة عن تلوث البيئة، ط1، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 25.

[23] حميد فشيت، معمر غداوية، التلوث البيئي و أثره على الدول الفقيرة، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية حالة الجزائر، 03-04 ماي 2010، المركز الجامعي خميس مليانة، ص 15.

[24] حميد فشيت، معمر غداوية، ، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[25] عاشور مزريق، بن نافلة قدور، المراجعة البيئية كأداة لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية العربية بالإسقاط على حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية حالة الجزائر، 03-04 ماي 2010، المركز الجامعي خميس مليانة، ص 04.

[26] فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004، ص 12.

[27] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[28] محمد صابر، (نظم الزراعة الأكثر نظافة)، إلياس بيضون، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، العدد الثاني، بيروت، 2006، ص 20.

[29] بن خديجة منصف، أولاد زاوي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[30] بن خديجة منصف، أولاد زاوي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 07.

* يستند عليها القانون، جاء الباب الأول متعرضا للأحكام العامة مثل ذكر المبادئ العامة وبيان الهيئات المكلفة بتطبيق هذا القانون، ويليه الباب الثاني وفيه تحدث عن حماية الطبيعة والمقصود بها الثروة الحيوانية والثروة النباتية، وخصص الباب الثالث لذكر حماية أوساط الاستقبال وأريد بها الهواء، المياه،

والبحر بصفة خاصة، وأما الباب الرابع فقد ذكر الحماية من المضار، وهي التي تسبب الضرر للإنسان والبيئة، وذكر منها المنشآت المصنفة والنفايات والمواد الكيماوية والصخب. والباب الخامس الذي تحدث عن دراسات مدى التأثير، وختم هذا القانون بالباب السادس وفيه البحث عن المخالفات ومعاينتها حيث ذكر الشرطة المكلفة بحماية البيئة، والتصرفات الإجرائية، كما تحدث عن الجنح والمخالفات في ثنايا كل باب.

[31] عبد القادر خليل، فراسة سليمان، الحفاظ على البيئة كمدخل للحدّ من الفقر، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية حالة الجزائر، 03-04 ماي 2010، المركز الجامعي خميس مليانة، ص 07.

[32] لمزيد من التفاصيل أنظر: قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية سنة 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية رقم 32.